مدى الجزم بإمكانية تطوير الموقف الاوروبي أو بقائه تحت المظلة الاميركية، كما تختلف حول بعض المواقف العملية التي أذيعت وتنتقدها. فالجبهة الشعبية قالت في المجلس أنها لا تؤمن بوجود مبادرة أوروبية بل بدور أوروبي هدفه «التدويخ... والقتل المتدرج لمواقفنا الواضحة»، وجزمت بأنه «لن تسمح الولايات المتحدة الاميركية لقرار أوروبي أن يستقل في المنطقة عن ارادتها»، ولكنها أشارت، في النهاية، إلى أنها ليست «ضد التكتيك ولا ضد العمل السياسي والديبلوماسي»، وركزت على أن المشكلة تكمن في «غياب التصور التكتيكي الواضح في داخل إطار القيادة الفلسطينية وكيفية ادارة الحركة على أساس هذا التكتيك ومراميه وأهدافه وغاياته».

وتطرقت الجبهة الشعبية – القيادة العامة إلى المسألة نفسها بأسلوب مشابه، فقالت: إن التحرك الاوروبي موجه أساساً لأهداف اقتصادية خاصة بأوروبا، وهو «ذو طابع انتظاري مراوغ». ولكنها سجلت بالمقابل «ان المكاسب السياسية والاعلامية من الحوار مع أوروبا، وحتى من المبادرات الأوروبية إن وجدت، أمر مشروع ومطلوب، تؤيده وتحدده طبيعة التعاطي السياسي المنطلق من الخط السياسي الواضح لمنظمة التحرير الفلسطينية، غير المراهن على جديته، أو المنخدع بطبيعة وحجم ونوايا ونتائج هذا الحوار وتلك المبادرات».

أما الجبهة الديمقراطية، فسجلت أن قادة أوروبا يلعبون دوراً في محاولة إخراج مخططات كامب ديفيد من مأزقها، وذلك بالتنسيق والتحالف مع السياسة الاميركية، وأن أي دور مستقل لأوروبا عن السياسة الأميركية، عليه أن ينطلق من ادانة سياسة كامب ديفيد، وتأكيد ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل، والإعتراف بحق شعبنا الفلسطيني في أقامة دولته المستقلة، وبأن منظمة التحرير وحدها هي الممثل الشرعي الوحيد، و«أن أية مبادرة لا تلتزم هذه الاسس الواضحة وتنطلق منها، لا يمكن أن تكون، في النتيجة العملية، إلا تكميلاً لمخطط كامب ديفيد وتجميلاً لوجهه القبيح».

وفي النتيجة، جاءت توصيات اللجنة السياسية مؤكدة ضرورة الاستمرار في النشاط السياسي الفلسطيني تجاه أوروبا، مع تأكيد الضوابط لهذا التحرك. وقالت التوصية «ان من حق الثورة الفلسطينية، ومن واجبها، أن تواصل تحركها ونشاطها السياسي والديبلوماسي على الصعيد العالمي، بما في ذلك بلدان أوروبا الغربية». وحددت التوصية شروط رفض اتفاقات كامب ديفيد والتسليم بالمطالب الفلسطينية الاساسية «كمحك فعلي لجدية وايجابية أي مبادرة أوروبية دولية». وحثت الدول العربية والاسلامية وبخاصة النفطية منها كي تضغط على الدول الرأسمالية الصناعية كي تعترف بمنظمة التحرير وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، ورفض سياسات كامب ديفيد.

ومرة ثانية، خلت المناقشات التي دارت حول المبادرة الأوروبية من الاتهامات التي قيلت حول النشاط الفلسطيني المتعلق بها، وجاءت القرارات مع ضرورة استمرار هذا النشاط، مرفقة بمزيد من التدقيق في الضوابط المطلوبة للتحرك، وبما يضمن اتفاقاً أشمل حول التكتيك وأسلوب ممارسته.